

سلسلة الدراسات الاجتماعية  
العدد (56)

المسؤولية الاجتماعية ودورها  
في التنمية بدول مجلس التعاون الخليجي

إعداد

الدكتورة أماني قنديل  
أستاذة العلوم السياسية

## المحتويات

### الصفحة

11 - 9	تقديم المدير العام .....
14 - 13	مقدمة .....
68 - 15	القسم الأول- تصاعد أهمية المسؤولية الاجتماعية في إطار تحديات التنمية البشرية ...
23 - 17	أولاً - أهمية الموضوع وتصاعد الاهتمام به .....
33 - 23	ثانياً- تفاعل مفهوم المسؤولية الاجتماعية مع المفاهيم التنموية الحديثة.....
50 - 33	ثالثاً- تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأبعاده .....
55 - 50	رابعاً- الأبعاد المستحدثة في مفهوم المسؤولية الاجتماعية.....

68-55	خامساً - القضايا المركزية في مفهوم المسؤولية الاجتماعية.....
106-69	القسم الثاني- المسؤولية الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي - الواقع والمأمول ..
71-71	تمهيد.....
79-72	أولاً - استطلاع رأي عينة من المؤسسات المالية والاقتصادية بخصوص المسؤولية الاجتماعية.....
84-80	ثانياً - نتائج محور إدراك قيمة المسؤولية الاجتماعية، ومستويات التعامل مع الموضوع.....
91-84	ثالثاً- تحليل نتائج محور القضايا ذات الأولوية، والمعايير التي يتم الاستناد عليها.....
99-91	رابعاً- تحليل نتائج الاستطلاع بخصوص المعوقات وتأثير الأزمة المالية العالمية على برامج المسؤولية الاجتماعية.....

106-99	خامساً- دراسة حالة متميزة لبرامج المسؤولية الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي.....
128-107	القسم الثالث - مناقشة ختامية، وإستراتيجية مقترحة للمسؤولية الاجتماعية .....
110-109	تمهيد.....
118-110	أولاً - مناقشة نقدية لنتائج الاستطلاع .....
128-119	ثانياً- إمكانات وفرص تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي .....
131-129	قائمة المصادر والمراجع.....
145-133	ملحق .....

\* \* \*

## مقدمة:

تهدف هذه الدراسة، إلى إرساء وتعميق مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل واضح ومحدد من جانب، وإبراز ممارساتها ومدى الارتباط بين المفهوم وأولويات قضايا التنمية، في دول مجلس التعاون الخليجي، من جانب آخر. ومن ثم فإن هذه الدراسة، تتعدى التحليل والشروحات المختلفة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية - سواء في الأدبيات الغربية، أو العالمية، أو العربية - لكي تمتد إلى الواقع الثقافي والاقتصادي والاجتماعي، في دول مجلس التعاون، للتعرف على ما يلي:

- ما مدى الوعي والإدراك بأبعاد مفهوم المسؤولية الاجتماعية؟
- هل يرتبط الوعي بالمفهوم بأطر مؤسسية؟
- ما أولويات الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية؟ وهل هناك توازن بين التوجهات الخيرية والتوجهات التنموية؟ وهل تقتصر الممارسات على الداخل أم تمتد خارج الحدود؟
- إلى أي حد يرتبط المفهوم والممارسة، ببناء شراكات Partnership قوية بين القطاع الخاص والحكومة، والمجتمع المدني؟
- ما أهم المبادرات المتميزة في ممارسات مبدأ المسؤولية الاجتماعية، بدول مجلس التعاون الخليجي؟

هناك إذن هدف رئيسي للدراسة يتمثل في الكشف عن العلاقة بين ممارسات مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وعملية التنمية البشرية.. ويتفرع عن ذلك أهداف أخرى - فرعية لا تقل أهمية - تسعى إلى محاولة بناء مؤشرات للقياس والتقييم من جانب، وتطوير الواقع من جانب آخر.

لكي تحقق هذه الدراسة أهدافها، تبنت منهجية متميزة تدمج بين الاقترابات النظرية التحليلية وبين الدراسة الميدانية التي تعتمد على استبيان (تم توجيهه إلى بعض المؤسسات المالية، والاقتصادية الخاصة بدول مجلس التعاون) بهدف التعرف على مدى الوعي بمفهوم المسؤولية الاجتماعية، والمجالات التي يمتد إليها، والإشكاليات التي يواجهها. ومن جانب آخر، فإن المنهجية التي اعتمدت عليها الدراسة، سعت للتعرف على أسباب تصاعد الاهتمام العالمي بمفهوم المسؤولية الاجتماعية، من خلال وثائق الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للقياسات (الايزو)، بالإضافة إلى تتبع وزن مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الأدبيات الغربية- وفي سياق نظم رأسمالية ليبرالية - ثم مؤشرات الاهتمام في الأدبيات والممارسات العربية والتركيز على دول مجلس التعاون الخليجي.

إن الاقترابات النظرية والتحليلية - العالمية والعربية - والى جانبها نتائج الدراسة الميدانية، ودراسات الحالة في دول مجلس التعاون الخليجي، يمكن ان تصل بنا إلى اقتراحات محددة في النهاية، لتفعيل المسؤولية الاجتماعية.

## القسم الأول

### تصاعد أهمية المسؤولية الاجتماعية في إطار تحديات التنمية البشرية

أولاً - أهمية الموضوع وتصاعد الاهتمام به :

إذا كان مفهوم المسؤولية الاجتماعية **Social Responsibility** قد ارتبط - منذ سنوات طويلة - بجذور الفكر السياسي الغربي، لكي يطرح العلاقة بين الفرد والمجتمع (باعتبار أن الفرد ينبغي أن يحرص في نشاطه المهني والإنساني على عدم الإضرار بالمجتمع)، فإن المفهوم قد تم "إعادة إحيائه"، وقد اكتسب معاني وأبعاداً جديدة، أضحت محل اهتمام عالمي وإقليمي.. إن هذا المفهوم، الذي تم توظيفه في المجتمعات الليبرالية الغربية- في أعقاب الثورة الصناعية- ليلفت انتباه القطاع الخاص، للإسهام في تحقيق الأمان الاجتماعي أو الاستقرار الاجتماعي، قد شهد اهتماماً واسعاً، وغير مسبوق، في الألفية الثالثة.. لماذا؟ هناك مجموعة من الاعتبارات، التي تفسر معاً، تصاعد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية، أبرزها:

1- إن العولمة، التي بدت ملامح تبلورها على مسرح التسعينيات من القرن العشرين، قد حملت أبعاداً سياسية، كان أهمها احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأبعاداً أخرى اقتصادية لفتح الأسواق أمام الرأسمالية العالمية، وكسر الحدود الجغرافية التقليدية، كما شهدت سنوات العولمة- في الألفية الثالثة- تطوراً في تكنولوجيا الاتصال وفي القدرات التنافسية الصناعية،

وذلك- وفقًا للكتابات – "بشكل يفوق كل التطورات التكنولوجية السابقة في القرن العشرين".

ما يهمنى إبرازه في هذا السياق هو أن كل التطورات السابقة معاً، قد أدت إلى عمليات إقصاء وتهميش لفئات عريضة من القوى العاملة، امتدت من هؤلاء الذين يعانون من ضعف القدرات التنافسية إلى مجموعات أكبر وأوسع من العمالة (حتى المدربة والمؤهلة منها)، وصاحب ذلك عمليات الخصخصة في كثير من دول العالم، مما أدى إلى أمرين:

أولهما: ضعف أو غياب شعور العاملين "بالأمان"، في مواجهة احتمالات الاستغناء عنهم، وهو ما جعل هذا العامل، هو أحد تلك العوامل الرئيسية، التي شكلت ما يعرف باسم "مجتمع المخاطر"، والذي تم إعلان ملامحه من خلال تحالف عدة بحثية عالمية معنية بالمستقبل<sup>(1)</sup>.

ثانيهما: ضعف المعلومات، الذي أدى إلى عدم اليقين، بخصوص المؤهلات التعليمية والتدريبية، المطلوبة لسوق العمل<sup>(2)</sup> في المستقبل، ومدى مرونة النظم التعليمية للاستجابة لهذه المتغيرات.



إذن العولمة، من هذا المنظور الذي يهدد الأمان الإنساني، أصبحت في حاجة إلى إرساء آليات جديدة- ذات سمة عالمية وإنسانية- للتعامل مع هذه الأبعاد السلبية.. ومن ثم كانت طروحات الأمان الإنساني، والمسئولية الاجتماعية، والرأسمالية الأخلاقية... وغيرها من مفاهيم واقتراحات، تتعامل مع "الأمن الإنساني"، الذي بات مهدداً من وجوه العولمة.

2- الاعتبار الثاني الرئيسي، الذي دفع بقوة لطرح مفهوم المسئولية الاجتماعية، الأزمة المالية العالمية عام 2009، التي أثبتت- بقوة أيضاً- تصدير الأزمات الكبرى عبر الحدود، وامتدادها من بلد إلى آخر، ومن منطقة لأخرى بيسر وسهولة.. إن الأزمة المالية العالمية (أو الأزمة الاقتصادية كما يطلق عليها البعض)، قد امتدت إلى الغالبية العظمى من أسواق المال والبورصات والمؤسسات المالية وشركات القطاع الخاص- بما في ذلك المنطقة العربية ودول مجلس التعاون الخليجي- وبالطبع فإن "الاضطراب" الذي أحدثته هذه الأزمة، أمتد إلى الحكومات، وإلى المجتمعات، وأثرت الأزمة بشكل كبير على منظمات المجتمع المدني (من حيث مدى توافر التمويل لها، وتغير استراتيجيات الجهات المانحة العالمية والقومية) في هذا السياق:

- تغيرت الأولويات.
- تزايدت الضغوط الاقتصادية على المواطنين.